

حرج أمام قضية المبعدين الفلسطينيين

قبل عودة المبعدين... [فـ] نحن دخلنا المفاوضات لاعادة الفلسطينيين الى ديارهم ولا نستطيع ان نسمح لاسرائيل باستخدام عملية السلام كغطاء لمزيد من الانتهاكات» (المصدر نفسه)؛ وتحدث رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، فاروق القدومي (أبو اللطف)، عن استحالة الذهاب الى المحادثات المقبلة «ما دام المبعدون الفلسطينيون... لم يعودوا الى وطنهم فلسطين» (تشرين، دمشق، ١١/١/١٩٩٣)؛ وأوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لوزير خارجية بلجيكا، الذي التقاه في تونس، انه يصعب على الفلسطينيين مواصلة المفاوضات «في ظل عدم ايجاد حل لمسألة المبعدين التي... تمثل انتهاكاً لميثاق جنيف ولقرارات مجلس الامن الدولي وآخرها القرار ٧٩٩» (القدس العربي، لندن، ٩/٢/١٩٩٣). وكان عرفات صرّح، في وقت سابق، «ان مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية ستبقى معلقة ما لم تسمح اسرائيل بعودة المبعدين» (السلام، ١١/١٣/١٩٩٣)؛ ولم تبدل التسوية الاميركية - الاسرائيلية من الموقف الفلسطيني، حيث قضت تلك التسوية بسماع اسرائيل الى ١٠١ من المبعدين بالعودة، وتخفيض مدة ابعاد الباقين من سنتين الى سنة واحدة. وعلق الرئيس الفلسطيني على تلك التسوية في رسالته الشهرية الى الانتفاضة قائلاً: «اذا كانت جريمة الابعاد قد شكّلت ضربة قاتلة لعملية السلام، فإن الصفقة الاميركية - الاسرائيلية واستمرار الدعم الاميركي للسياسة الاسرائيلية تعني ضربة خطيرة لعملية السلام بكل ما يعنيه ذلك من تدني المنطقة نحو هاوية توتر شديد ومرحلة عدم استقرار يصعب التنبؤ بمعطياتها وأبعادها» (القدس العربي، ١١/٢/١٩٩٣).

وشكّلت مصر مركز الاهتمام الرئيس للنشاط الفلسطيني، حيث التقى الرئيس عرفات، الرئيس المصري، حسني مبارك، أكثر من مرة في خلال

احتلت قضية ابعاد اسرائيل لأكثر من ٤٠٠ فلسطيني في ١٧/١٢/١٩٩٢ من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين محور الاهتمام السياسي لدى الاطراف المعنية بعملية السلام في الشرق الاوسط؛ فقد علقت الوفود العربية اشتراكها في الجلسة الاخيرة من الجولة الثامنة احتجاجاً على ذلك القرار، وتمكّن مندوبون العرب في الامم المتحدة من استصدار قرار من مجلس الامن الدولي حمل الرقم ٧٩٩، دان سياسة الابعاد، ودعا اسرائيل الى اعادة المبعدين فوراً الى ديارهم. لكن اسرائيل رفضت تنفيذ ذلك القرار، واكتفت بإعادة عدد محدود جداً، قالت السلطات الاسرائيلية انها ابعدهم بطريق الخطأ.

من هنا، تركّزت النشاطات السياسية العربية، خاصة الدول المعنية بالمفاوضات مباشرة، في العمل على حمل اسرائيل لتنفيذ القرار ٧٩٩، سواء في ما بين الدول العربية نفسها، بشكل ثنائي وجماعي، أو في مجال اتصالاتها بدول العالم المعنية بالامر وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية؛ وبداء، في بعض الاحيان، من سياق تصريحات المسؤولين العرب، وكان استمرار عملية السلام بات مرهوناً بعودة المبعدين الفلسطينيين، أي برضوخ اسرائيل وتنفيذها قرار مجلس الامن الدولي بهذا الشأن؛ فقد قال رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام، د. حيدر عبد الشافي: «ان مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية وصلت الى مأزق مسدود الآن... [و] ان الفلسطينيين قرروا مقاطعة الجولة المقبلة حتى تستجيب اسرائيل لمضمون القرار ٧٩٩ واعادة المبعدين الى ديارهم» (السلام، الجزائر، ١١/١٦/١٩٩٣)؛ وأوضح مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون السياسية، د. نبيل شعث ان الفلسطينيين «لم يهتوا، ابدأ، عملية السلام أو انسحبوا منها، وأن كل ما يقولونه أنهم لا يستطيعون تحديد موعد جديد لعملية التفاوض